

## اقتصاد

«النفط» تتحدث عن انفراج في أزمة المشتقات خلال أيام.. ومصادر تؤكد وصول ناقلة للكرير

رامز محضوف

أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية أن القطاع النفطي سيشهد انفراجاً خلال الأيام القادمة، إذ قالت الوزارة في بيان لها إن الفريق الحكومي المعني بهذا الملف يعمل على مدار الساعة لتذليل الصعوبات والتغلب على معوقات وصول النفط إلى سورية، مؤكدة أن الانفراج سيبدأ خلال الأيام العشرة القادمة وسيكون الموضوع معالجاً. وأشارت الوزارة إلى أن المعوقات الاقتصادية المفروضة على الشعب السوري والتي تستهدف القطاع النفطي بشكل خاص تمنع وصول ناقلات النفط إلى سورية ما تسبب باختناقات حادة في المشتقات النفطية.

في هذا الإطار صرح مصدر في وزارة النفط لـ «الوطن» بأن بوادر الانفراج التي سوف يشهدها القطاع النفطي انضحت أمس مع وصول ناقلة مكثفات، سوف تخضع لعملية تكرير في المصافي وتخلط مع نفط خام وتعالج، ومن ثم يتم استخراج مشتقات البنزين والمازوت والكرورين منها، وهذه الناقلة تحمل 30 ألف طن.

وأوضح المصدر أنه كل الأسبوع تصل كميات من المشتقات النفطية عن طريق البر، وهذه الكمية لا تغطي استهلاك السوق، ويتم دعمها بالتوريدات البحرية.

## الوطن

قرر مجلس الوزراء خفض كميات البنزين المخصصة للآليات الحكومية بنسبة 50 بالمئة ووضع محطات وقود متنقلة وتشغيل المحطات المتوقفة بإشراف مباشر من وزارة النفط والثروة المعدنية، ووضع إجراءات جديدة لضبط توزيع مخصصات محطات الوقود مع مراعاة الكفاءة السكانية في كل منطقة بما يحقق العدالة والحد من أي هدر أو تهريب أو احتكار.

جاء ذلك خلال الجلسة الأسبوعية للمجلس أمس، التي أقرت لبحث ملف المشتقات النفطية، لجهة حسن إدارة النقص الحاصل وتحقيق عدالة التوزيع.

وبحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد كلفت وزارات النفط والثروة المعدنية والداخلية والإدارة المحلية والتجارة الداخلية إضافة إلى المحافظين بتشكيل فرق عمل في المحافظات تكون مسؤولة عن الإشراف المباشر ومراقبة توزيع المشتقات النفطية على المواطنين بسرعة وأمانة، والتواجد المستمر لتخفيف العبء المتعلق بمدى الانتظار وتخفيف الإزدحام وضمان حصول المواطن على مخصصاته كاملة.

وطالب المجلس من وزارة النفط والثروة المعدنية الاستمرار بتأهيل الآبار والمشاريع النفطية والغازية في المناطق المحررة من الإرهاب وإعادةتها للعمل، علماً بأن الجهات المعنية

## جلسة الحكومة الأسبوعية للنفط

## تخفيض مخصصات البنزين للسيارات الحكومية إلى النصف محطات وقود متنقلة وتشغيل المتوقفة وفرق عمل لمراقبة توزيع المشتقات بسرعة وأمانة



يعتبر أول دليل رسمي يعنى بإعداد وصياغة الصكوك التشريعية بما يعزز حرص الدولة السورية على بناء دولة القانون وإرساء دعائم التشريع على أسس سليمة من حيث المبنى والمعنى وإعطاء التشريعات هوية موحدة عنوانها الوضوح والدقة.

وتابع على مدار الساعة ملف المشتقات النفطية وتوسع بشكل حثيث في جميع الاتجاهات لتعزيز التوريدات وتأمين متطلبات المواطن والدولة من هذه المشتقات.

وأقر المجلس الوثيقة الوطنية لصياغة التشريعات التي أعدها اللجنة المشكلة برئاسة وزير العدل بهدف تنظيم إصدار أي صك تشريعي ليكون وفق أسس وضوابط موحدة وواضحة ومنهجية متطورة بالصياغة والإعداد، بالتعاون والشراكة بين مختلف الجهات ذات العلاقة لتحقيق المصلحة العامة.

ويتضمن الدليل الأصول والقواعد والإجراءات الواجب مراعاتها عند إعداد أي صك تشريعي،

وتابع على مدار الساعة ملف المشتقات النفطية وتوسع بشكل حثيث في جميع الاتجاهات لتعزيز التوريدات وتأمين متطلبات المواطن والدولة من هذه المشتقات.

وأقر المجلس الوثيقة الوطنية لصياغة التشريعات التي أعدها اللجنة المشكلة برئاسة وزير العدل بهدف تنظيم إصدار أي صك تشريعي ليكون وفق أسس وضوابط موحدة وواضحة ومنهجية متطورة بالصياغة والإعداد، بالتعاون والشراكة بين مختلف الجهات ذات العلاقة لتحقيق المصلحة العامة.

ويتضمن الدليل الأصول والقواعد والإجراءات الواجب مراعاتها عند إعداد أي صك تشريعي،

وتابع على مدار الساعة ملف المشتقات النفطية وتوسع بشكل حثيث في جميع الاتجاهات لتعزيز التوريدات وتأمين متطلبات المواطن والدولة من هذه المشتقات.

وأقر المجلس الوثيقة الوطنية لصياغة التشريعات التي أعدها اللجنة المشكلة برئاسة وزير العدل بهدف تنظيم إصدار أي صك تشريعي ليكون وفق أسس وضوابط موحدة وواضحة ومنهجية متطورة بالصياغة والإعداد، بالتعاون والشراكة بين مختلف الجهات ذات العلاقة لتحقيق المصلحة العامة.

ويتضمن الدليل الأصول والقواعد والإجراءات الواجب مراعاتها عند إعداد أي صك تشريعي،

والترخيص المطلوبة للمستثمرين، وتم التأكيد على ضرورة الإسراع بوضع الخارطة الاستثمارية وإصدار قانون الاستثمار ووضع دليل إجراءات موحد يمكن المستثمرين من تحديد الفرص التي تليبي احتياجاتهم، والتنسيق بين هيئة الاستثمار وكافة الوزارات المعنية لتبسيط الإجراءات وتقديم التسهيلات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الوطنية والصدقية لإقامة المشاريع الاستثمارية في القطاعات الخدمية والصناعية.

وبين خميس ضرورة استكمال الخطوات والإجراءات المتخذة من قبل الهيئة وتطوير عمل النافذة الواحدة لديها بحيث تكون مرجعاً وحيداً للمستثمرين، واستفادة الهيئة من تجارب الدول الأخرى في تطوير بيئة الاستثمار لديها، إضافة إلى تركيز الوزارات على اختيار ممثلين لها لدى الهيئة بالتعاون بالبقاء والخبرة المطلوبة اللازمة لتنفيذ أولويات الحكومة في جذب الاستثمارات النوعية.

ووافق مجلس الوزراء على إحداث المعهد العالي للفنون السينمائية الذي يعنى بالدراسات التخصصية للفنون السينمائية وإكساب الطلاب المهارات العلمية اللازمة لتنمية قدراتهم الإبداعية وبؤهم للحصول على الدرجات العلمية المتخصصة، وبما يسهم في رفع المستوى الفني للإنتاج التلفزيوني والسينمائي وجذب رأس المال الوطني للاستثمار في هذا القطاع.

إعطاء الحقوق إلى غير مستحقها، وحرمان من يستحقونها.

وخلال مناقشته مذكرة هيئة الاستثمار السورية المتعلقة بالتقويضات والصلاحيات الممنوحة لممثلي الوزارات لدى الهيئة لتقديم كافة الخدمات والموافقات والشائكات والترخيص اللازمة للمستثمرين، كلف المجلس وزارتي الإدارة المحلية والبيئة والاقتصاد والتجارة الخارجية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي وهيئة الاستثمار السورية إعداد دليل يتضمن الوزارات التي يجب أن يكون لها ممثلون في هيئة الاستثمار السورية والصلاحيات الواجب منحها إليهم بما يمكنهم من تقديم كافة الخدمات والموافقات والشائكات

## قريباً جداً.. قروض من التجاري لترميم المساكن لتشغيل المعامل للوحدات السكنية

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف التجاري السوري علي يوسف لـ «الوطن» عن سوية مصرف سورية المركزي على حزمة من المنتجات المصرفية ذات طابع استثماري، مبيناً أن المصرف التجاري يعمل حالياً على مراجعة التعليمات التنفيذية لكل المنتجات من أجل تعميمها على الفروع.

وتوقع المدير العام أن تدخل حزمة المنتجات المصرفية في طور التنفيذ والمنتج مع نهاية الشهر الجاري (نيسان)، وخاصة التسهيلات والقروض الاستثمارية، إلا أنه سيتم قبول الطلبات على هذه القروض مع بداية الأسبوع المقبل.

وبين يوسف أن هذه الحزمة من المنتجات المصرفية جاءت لتلبي مرحلة متطلبات إعادة الإعمار، وتمثل مساهمة فاعلة من التجاري السوري في هذا التوجه، حيث تم التركيز على طرح منتجات مصرفية تحقق رغبة القطاع الاستثماري الجاد لدعم حركة الإنتاج وتنشيط الاقتصاد.

وفي إشارة سريعة لأهم المنتجات المصرفية التي حصل التجاري السوري على موافقة المركزي لمخبرها قرصاً خاصاً لإعادة تشغيل المنشآت الصناعية بسقف 5 مليارات ليرة، وقرصاً خاصاً لتحويل الوحدات السكنية بسقف يصل لمليار ليرة على أن يستقنى من هذه القروض مشروعات التطوير العقاري، إضافة لقرص خاص لتأهيل المساكن المتضررة خلال سنوات الحرب، حيث سيكون لهذه القروض امتيازات خاصة، أهمها معدل فائدة بسيط وهو بنحو 10٪ ثابتة على الرصيد المتناقص، مع منح الأولوية في تنفيذ منح التسهيلات للقروض الاستثمارية لأهمية هذه التمويلات وقدرتها على خلق حالة من النشاط وتوفير فرص عمالة ودعم الليرة السورية وتوفير الكثير من المنتجات التي تحتاجها الأسواق المحلية عبر الصناعات الوطنية وهذا -برأي يوسف- يتناغم مع التوجهات الحكومية التي تشدد على دعم وتمويل المشروعات التي من شأنها زيادة الإنتاج واستقرار الليرة السورية، ودعم الحالة العامة للاقتصاد الوطني، بالتوافق مع معايير العمل لدى مصرف سورية المركزي، وخاصة أن المصرف التجاري السوري يستحوذ على مساحة واسعة من العمل المصرفي وخدمات تنافسية يعمل عليها المصرف.

وبين المدير العام أن المصرف استطاع التعامل مع العديد من الصعوبات التي تواجه عمله والتي معظمها سببته الحرب على سورية عبر البحث عن البدائل وتعويض الغفائات التي خسرها المصرف عبر التسرب في المعاملة خلال السنوات السابقة، ويعمل المصرف اليوم على خطة واسعة لزيادة خبرات كوادره وتطوير مهارات العمل لديهم، إضافة إلى تحديث برامج العمل والتوسع في أنشطة الأعمال المصرفية بما يسهم في تحديث العمل المصرفي وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها المصرف.

ولفت إلى أن هناك فرق عمل لدى المصرف تعمل على تحديث البرامج الحاسوبية وإعدادها على التوازي مع تأهيل العاملين على هذه البرامج وتطوير مهاراتهم بما يمكنهم من التعامل مع المنتجات المصرفية التي يحضر لها التجاري.

## معاون وزير الكهرباء لـ «الوطن»:

## لو توفر الوقود لتأمنت كل حاجة سورية من الكهرباء

لا نلوم أحداً  
لأننا تحت  
الحصار وعلماً  
مع النفط واحد



قصي أحمد المحمد

جديدة 300 ميغا في حلب، و300 ميغا في دير الزور، كما يتم التفاوض مع الكثير من الشركات لإعادة تأهيل المحطات وخاصة محطة توليد حلب الحرارية.

وأكد أن التغذية الحالية 3 ساعات وصل مقابل 3 ساعات تقنين تحقق 50 بالمئة إلى حد ما، موضحاً أن عملية التوزيع للشركات يؤخذ وفقاً لكل محافظة مع لحظ العوامل التي تدخل في ذلك كالشركات التي تغذي المناطق الصناعية والمحافظات التي فيها عدد كبير من السكان، مبيناً أن التوزيع بين المحافظات عادل وفق خطة موضوعية لتوزيع الكهرباء المنتجة بين المحافظات.

وأشار قرموشة إلى أن بعض الخطوط عليها منشآت خدمية كالمشافي والأفران، لها الأولوية بالتغذية، موضحاً أنه خلال الفجوات هناك مجموعات توليد توفيقها صعب جداً إلا أنه يتم تعويض بدلاً منها من مجموعات أخرى تكون جاهزة ريثما يتم إعادة إصلاح التي يتم توفيقها، مبيناً أن عملية الإيقاف ضرورية على الرغم من صعوبتها، وهي ليست بالأمر السهل لوجود مواد متخصصة يتم حقنها لإعادة تشغيلها، أملاً أن تكون المرحلة القادمة الأقل تقنياً.

الوقود، موضحاً أن محطات التوليد الموجودة حالياً يمكن لها أن تؤمن الطلب كاملاً على الطاقة لو كان الوقود متوافراً بشكل كامل، مبيناً أنه لا يمكن للوزارة أن تلقي اللوم على أحد لأن حرباً اقتصادية تُشن على سورية، وعمل الكهرباء والنفط واحد لا يمكن أن يفصل.

ولفت إلى أن التحسن في درجات الحرارة يخفف التقنين الذي يحدث نتيجة عدم استغناء المواطنين عن الكهرباء بسبب قلة المشتقات النفطية كالغاز المنزلي ومازوت التدفئة ما يشكل ضغطاً على قطاع الكهرباء الذي بقي صامداً أمام الطلب الكبير على الطاقة الذي حدث في المنظومة الكهربائية السورية.

وفيما يتعلق بالمشاريع الأبرز، لفت قرموشة إلى توجه الوزارة لإتمام محطة توليد اللاذقية الجديدة التي شنت باستطاعة 500 ميغا في نهاية كانون الثاني الماضي، والتوسع الثاني لمحطة دير على باستطاعة 750 ميغا، وتأهيل مجموعتين غازيتين الثانية والثالثة في التميم بدير الزور، والمجموعات البخارية في تشرين من أجل تأمين الطاقة للمستقبل وللوقت الراهن.

وأشار إلى أنه تتم دراسة عروض لإصلاح بعض المحطات بالتوازي مع الإعلان عن محطة

قصي أحمد المحمد

كشف معاون وزير الكهرباء نضال قرموشة لـ «الوطن» عن تغطية الكهرباء المنتجة حالياً عبر التوليد لأكثر من 50 بالمئة من الطلب على الطاقة الكهربائية في القطر، مشيراً إلى وجود مشاريع إستراتيجية تعمل الوزارة على تنفيذها لمواجهة زيادة الطلب خلال الفترات المقبلة.

وبين قرموشة أن الوضع الكهربائي حالياً أصبح مقبولاً نتيجة عودة ارتفاع درجات الحرارة إلى معدلاتها الطبيعية بعد أن كانت منخفضة، ذلك بالتوازي مع الطلب الكبير جداً عليها خلال الأيام السابقة في الكثير من الاستخدامات تنسخين المياه والتدفئة والطبخ.

وأوضح أن تأمين الوزارة نحو 2180 ميغاواط خلال العامين الماضيين هو أمر ليس بالسهل في ظل ظروف الحرب والحصار، موضحاً أن كل ذلك تم عبر خبرات محلية وطنية في عمل الوزارة المبادرين لإصلاح الأضرار رغم المخاطر والذائف وإطلاق النار التي كانوا يتعرضون لها، لافتاً إلى وجود نحو 500 عامل بين شهيد وجريح ومفقود في قطاع الكهرباء، وأشار إلى أنه تبقى المشكلة في الكهرباء بتوافر

## مديرة المخابر لـ «الوطن»: لا نحلل عينات المواد المهربة والمجهولة المصدر

## ٢٢,٤ بالمئة من عينات المواد الغذائية التي حلتها مخابر «التموين» مخالفة

علي محمود سليمان

مؤشر يدل على تطور عمل الرقابة في الأسواق للوصول إلى المواد المخالفة والمغشوشة.

ولفتت إلى أن الأجور المستوفاة من تحليل العينات في كافة المخابر خلال 3 أشهر بلغت أكثر من 54 مليون ليرة سورية، موضحة أن العينات التي تم استيفاء أجورها هي على نوعين، الأول هي عينات قمع الغش والتي تثبت مخالفتها، والنوع الثاني هي العينات المحللة بناء على طلب صاحب المادة، على حين أن مديرية التجارة الداخلية في المحافظات تتحمل تكاليف تحليل عينات قمع الغش التي تثبت مطابقتها ولا يتم استيفاء أجورها ولا تدخل ضمن البيانات.

وبالعودة إلى تقرير الربع الأول فقد سجلت محافظة حمص نسبة 56 بالمئة كأعلى معدل للعينات المخالفة بين المحافظات وذلك بالنسبة للعينات المسحوبة من الأسواق وليس إلى جميع السلع والمواد الموجودة في الأسواق كما أوضحت عبد العزيز

وبيّنت مديرة مديرية المخابر المركزية أن المخالفات الجسيمة التي يتم ضبطها ضمن الأسواق يجري العمل على تعميم اسم المنتج على المحافظات كافة لسحب من الأسواق.

وأشارت عبد العزيز إلى أن أغلب العينات المخالفة خلال الربع الأول كانت في سلع غذائية منها الألبان والأجبان والمولتات التي تدخل في تصنيع السلع الغذائية، إضافة إلى استمرار ممارسة الأخطأ ذاتها في إصدار بطاقة البيان للسلعة من المنشأة المصنعة لها، كما تمت ملاحظة انخفاض في عدد المخالفات بالنسبة للمواد الغذائية وخاصة مواد المتلفات ومساحيق التجميل.

وكشفت بيانات مديرية المخابر المركزية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن مخالفة 22,4 بالمئة من عينات المواد الغذائية التي جرى تحليلها خلال الربع الأول من العام الجاري (2019).

وبحسب البيانات، فقد تم تحليل 470 عينة بينها عينات غذائية وغير غذائية، ضمن مديرية المخابر المركزية والمخابر التابعة لمديريات التجارة الداخلية في المحافظات، ما عدا محافظات إبب والرقة ودير الزور، وقد بلغ عدد العينات المطابقة 3633 عينة والغير المطابقة 1037 عينة، بنسبة إجمالية 22,2 بالمئة للعينات المخالفة.

وتوزعت العينات في 3937 عينة غذائية، منها 3055 عينة مطابقة، 882 عينة مخالفة، بنسبة 22,4 بالمئة من إجمالي العينات الغذائية المسحوبة، أما العينات اللاغذائية فهي 733 عينة، المطابقة منها 578 عينة، والغير المطابقة 155 عينة بنسبة 21,1 بالمئة.

وفي تصريح لـ «الوطن»، بيّنت مديرة المخابر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ليلى عبد العزيز أن مخابر الوزارة لا تقوم بتحليل أي عينات مأخوذة من المواد المهربة والمجهولة المصدر التي تصادها دوريات حماية المستهلك بالتعاون مع الجهات المختصة، وذلك لكون عمليات الإلتفاف لهذه المواد تجري بشكل فوري بعد مصادرتها، ولم تطلب الوزارة من مخابرها إجراء أي عمليات تحليل لهذه المواد.

ولفتت إلى أنه لا يتم تحليل أي عينات متعلقة بمواد المعسل والدخان في مخابر وزارة التجارة الداخلية كونها من ضمن مهام المؤسسة العامة للتبغ التي تقوم بتحليل أي عينات لهذه المواد، مشيرة إلى أن الربع الأول من العام الحالي (2018) شهد زيادة في عدد العينات التي تم تحليلها، وبالأخص العينات المخالفة، وهو

## لقاءات

## شؤون محلية

## المصارف

## بورصة

## اقتصاد



# اقتصاد

AL-IQTISADIYA

صحيفة أسبوعية اقتصادية - تصدر مؤقتاً كل شهر

## عدد نيسان الآن في الأسواق